

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٩ أغسطس ١٩٨٥

نجحت الازمة العنصرية الماسلوية المتفجرة بكل عنف في جنوب افريقيا في استفزاز الضمير العالمي بصورة حادة في الفترة الاخيرة ، كما نجحت في وضع اصدقاء حكومة الاقلية البيضاء - وعلى رأسهم الولايات المتحدة - في موقف شديد الحرج لا يستطيعون فيه الا اتخاذ موقف مضاد من النظام العنصرى ، يضطرون من خلاله تأكيد ايمانهم والتزامهم - ولو بالحد الأدنى بمبادئ حقوق الانسان . وهذا الموقف - في حد ذاته - يعتبر ومضة مضيئة في سماء حالكة السواد تغطى طريقا طويلا وعرا امام المناضلين الافارقة .

حسابات

الغرب

... وتبقى السفينة عائمة !

لم تصمد سفينة العنصرية . امام الامواج العاتية التي تتلاطمها في البحر الاسود . الهائج . واخرقتها القبضة الافريقية الثائرة . هذه رؤية رسام الكاريكاتير لصحيفة غربية هي الجارديان . البريطانية . ونقول : لقد حدثت النقوب فعلا في السفينة . ولكن هل يتخلون عنها حتى تغرق . ومعها تغرق مصالح الغرب وكنوزه التي يغرف منها ؟



في وقت واحد ، وفي اطار حملة مكثفة من الضغوط على حكومة جنوب افريقيا لاثباتها عن ممارساتها القمعية التعسفية :

- اصدر مجلس الامن قراره بفرض عقوبات اقتصادية ، اختيارية ، عليها
- قررت المجموعة الأوروبية ، استدعاء ، سفرائها من بريتوريا للتشاور حول وسائل للضغط عليها
- سحبت فرنسا سفيرها وفرضت حظرا على الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا
- خفضت كندا تجارتها معها
- اتخذت الدول الاسكندنافية قرارا بمنع خطوطها الجوية من تقديم خدمات لجنوب افريقيا واتفقت على اتخاذ مزيد من الاجراءات ضدها
- قطعت الدنمارك آخر اتصال دبلوماسي لها معها واغلقت قنصليتها العامة في جوهانسبرج
- بدأت استراليا تدرس قطع علاقاتها ببريتوريا
- اتفقت لجنة مشتركة في الكونجرس الامريكى على سلسلة من العقوبات الاقتصادية

ولكن .. وبالتدقيق الشديد في كل اجراء مضاد على حدة - بما في ذلك قرار مجلس الامن - يتكشف لنا انه ليس على نفس مستوى القمع الدموى الذى تمارسه جنوب افريقيا ضد الافارقة في ظل قانون الطوارئ الجديد ، لأنه مامن ردع - في مثل هذه الحالة - اقل مما طالبت به مجموعة عدم الانحياز - ومن بينها مصر - في مشروعها لمجلس الامن وهو فرض عقوبات إجبارية ، على بريتوريا . ومع ذلك .. اذا مانحينا الضمير الانسانى والمبادئ جانباً - وهما عملة صعبة في سوق السياسة الدولية - فسنجد سهولة في فهم الاعذار التي يبرر بها الغرب ذلك القصور النسبى في ردود الافعال - وربما يقنع المرء - ولو على مستوى مرحلى - بأن مجرد اثاره القضية على هذا النحو هو مكسب هام للافارقة .

■ ■ ■ فالعقوبات - في نظر الدول الاقتصادية الكبرى - هي سلاح ذو حدين : يصيب من يفرضها كما يصيب من تفرض ضده ، ولتلك الدول مصالح ضخمة - تتعرض للخطر في حالة فرض عقوبات على بريطانيا . فبريطانيا مثلا تستثمر أكثر من ١١ مليار جنيه استرليني في جنوب أفريقيا ، ويعمل ٢٥٠ ألفا من عمالها في وظائف مرتبطة بمصالح حكومة بريطانيا . وتقول التقارير أن بريطانيا هي أحد المراكز الهامة لتفريب الأسلحة لجنوب أفريقيا وتتيح لها التحايل على الحظر الذي فرض ضدها في الستينات والسبعينات ، كما تقول هذه التقارير أن ١٥ دولة أخرى - من بينها إسرائيل - تساهم في تنمية القدرات العسكرية والنووية لحكومة بريطانيا وبالقطع لن تقبل أي من هذه الدول التضحية بمصالحها هناك

■ ■ ■ هذه الدول نفسها - ومعها جنوب أفريقيا تحذر من أن أية عقوبات ستعكس بالضرورة على جميع الدول الأفريقية المجاورة التي ترتبط مصالحها - رغما عنها - بمصالح جنوب أفريقيا ، وهي - لسوء الحظ - دول تعاني من تردى الأوضاع الاقتصادية ولا تتحمل العقوبات المضادة وهذا هو السلاح المخيف الذي رفعه بيتر بوتو رئيس

وزراء حكومة بريطانيا العنصرية في وجه مجلس الأمن والمجتمع لدولي بأسره ، حيث هدد بطرد مليون ونصف مليون عامل يأتون من الدول المجاورة للعمل في مناجمه ، كما هدد بهز الاقتصاد في الجنوب الأفريقي كله إذا ماتم تطبيق العقوبات ضده . وربما وضعت منظمة الوحدة الأفريقية هذه المشكلات الحساسة في الاعتبار حينما طالبت بفرض عقوبات « مناسبة » على جنوب أفريقيا . ■ ■ ■ كذلك فإن الدول الغربية - الراضية لقرار مجلس الأمن - تشكك في جدوى العقوبات .. هيلموت كول مستشار ألمانيا الغربية يقول : أن خبرة السنوات الماضية أثبتت أن أسلوب العقوبات لا يؤدي إلى نتيجة ايجابية وأن الضغط السيلسي هو أفضل وسيلة لاقتناع جنوب أفريقيا باصلاح أوضاع الافارقة . أما المتحدث باسم البيت الأبيض فيضيف : ان العقوبات لن تزيد من نفوذ وقدرة امريكا على احداث تغيير في سياسة جنوب افريقيا وانما ستفرز رد فعل اكثر تشددا ورفضاً للتغيير . وتؤمن واشنطن - في علاقتها بجنوب افريقيا - بسياسة الضغوط الدبلوماسية الهادئة وبما تسميه سياسة الاشتباك او الارتباط الايجابي وهو مبدأ يتعارض مع فكرة الحظر والعزل والعقوبات

■ ■ ■ ويرى اصدقاء جنوب افريقيا انها مهددة بمد شيوعى من الدول المجاورة وهي الحجة التي يبررون بها مساندتهم للنظام العنصرى هناك بما يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة . وكانهم لا يدركون ان هذه المساندة في حد ذاتها كفيلة بتشجيع الاتحاد السوفيتى على فرض وجوده ■ ■ ■ وحتى بالنسبة لفرنسا - التي اتخذت اكثر المواقف تشددا وايجابية لصالح الافارقة من بين الدول الغربية جميعها - فقد طالبت في مشروعها الذى اقره مجلس الأمن بتجميد الاستثمارات الجديدة ، وحظر التعاقدات الجديدة ، في المجال النووى : وحظر بيع معدات الكمبيوتر التى يستخدمها الجيش والبوليس ضد الافارقة ، و فرض قيود ، في مجال تبادل الانشطة الرياضية والعلاقات الثقافية ووقف « قروض ضمانات التصدير » ومن الواضح ان هذه العقوبات لا تؤثر بصورة مباشرة او حادة على مصالح جنوب افريقيا او على المصالح الفرنسية او الدول الغربية الاخرى . وقد اتهم المسئولون

وربما لاتطول هذه الأزمة وتعود رؤوس الاموال لتتدفق من جديد على جنوب افريقيا ولكنها ستظل دائما مهددة بانفجار بركاني ينسفها من اساسها . فجنوب افريقيا - كما تراها اجهزة المخابرات الغربية - تعيش مرحلة جديدة من الاضطرابات الاوسع نطاقا نتيجة لسلسلة متصلة من العنف والعنف المضاد ، وهي مقبلة - في حالة عدم تصحيحها السريع للاوضاع - نحو صدام تاريخي وحرب اهلية لم تشهد لها مثيلا على مدى القرون الثلاثة من الصراع بين سكانها الافارقة الاصليين والمستوطنين الهولنديين والفرنسيين والبريطانيين وحينئذ ستكون الفرصة قد ضاعت على كل السياسات التي ينتهجها الغرب بدءا بالدبلوماسية الهادئة وانتهاء بالاقناع بالتغيير السلمي !!

البريطانيون فرنسا بانها اتخذت هذا الموقف المتشدد ضد بريتوريا لكي تحصل لنفسها على عقود في افريقيا السوداء .

■ ■ واذا ملوافق الكونجرس الامريكى بكامل هيئته ، ثم وافق ريجان على مشروع لجنة الكونجرس المشتركة ، فسوف نجده قرارا قاصرا يفرض حظرا على تصدير التكنولوجيا التي تستخدم في عمليات القمع العنصرى كما يفرض حظرا على ، القروض ، وليس الاستثمارات !

■ ■ وترى بعض الدول الغربية ، ومن بينها هولندا ، ان فرض العزلة التامة على حكومة جنوب افريقيا لن يكون في صالح القضية ، وتقترح فرض عقوبات اقتصادية وعلمية في مجالات محددة ومحدودة مثل الحظر البترولى وحظر الاستثمارات بشرط ان يصدر به قرار من الامم المتحدة ، وهى بذلك تحاول ان تكون في موقف وسط بين الواقع السياسى العملى من وجهة النظر الغربية وبين الراى العام العالمى .

ومع ذلك ، ورغم كل الثغرات ، فقد كان لهذه الحملة تاثير سلبي على المصالح الاقتصادية المتبادلة بين جنوب افريقيا والدول المتعاونة معها ، حيث هبط سعر العملة في بريتوريا ، وانخفضت اسهم الشركات الغربية المتعاملة معها واصيبت التعاملات باضطراب وشلل جزئى ، وتطوعت بعض الشركات والبنوك باتخاذ قرار مستقل بوقف نشاطاتها في جنوب افريقيا . وقد اعترف رجال البنوك في المانيا وبريطانيا بان العقوبات قد فرضت نفسها بنفسها . ولم تخف جنوب افريقيا تاثير هذه الحملة في وقت تعاني فيه من اسوا حالة ركود